

# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

المؤشر السعري  
7870.3  
بتغير قدره  
-54.4  
%0.69



## الدولار يرتفع لأعلى مستوى في 3 سنوات

نيويورك - رويترز: ارتفع الدولار الأميركي لأعلى مستوى في ثلاث سنوات أمام سلة عملات رئيسية أمس مواصلا موجة صعود بدعم من تكهنات بأن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) سيقصص برنامج التحفيز النقدي في وقت يرجح أن تعزز فيه بنوك مركزية أخرى التحفيز. وسجل اليورو أدنى مستوى في ثلاث سنوات أمام الدولار بعدما خفضت ستاندر أند بورز تصنيفها الائتماني للسيداي لإيطاليا بعدما بلغ يورج اسموسن عضو لجنة السياسة بالبنك المركزي الأوروبي لخدمة رويترز انسايدر أن توجيهات البنك بشأن بقاء أسعار الفائدة عند مستويات منخفضة تمتد لأبعد من 12 شهرا. وارتفع مؤشر الدولار الذي يقيس أداء العملة الأميركية مقابل سلة من ست عملات إلى 84,753 وهو أعلى مستوى منذ يوليو 2010.

ديمه كابيتال  
dimah capital  
1 844 000  
www.dimah.com.kw

إن الأسهم ليست مجرد أشياء يتم تداولها بل هي تمثّل حصص ملكية في الشركات. إذا كنت تشتري نشاطاً تجارياً فمن المنطقي أن تتصرف وكأنك المالك لهذا النشاط التجاري. وهذا يعني قراءة وتحليل البيانات المالية بشكل دوري، ووزن نقاط القوة التنافسية للشركة، وتوقع الاتجاهات المستقبلية إلى جانب التحلي بالقدرة وعدم التصرف بهتور.

## نصائح استثمارية

## خلال اجتماع اللجنة الاستشارية للمناطق الحرة برئاسة الصالح اليوم وزير التجارة يبحث مشكلات مستثمري المنطقة الحرة



أسيم الصالح

### «هيئة الصناعة» تبدأ في تسلم طلبات إصدار التراخيص التجارية

كشفت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» أن اللجنة الاستشارية للمناطق الحرة ستنعقد اليوم «الخميس» برئاسة وزير التجارة والصناعة أنس الصالح وحضور الوكيل المساعد لتنمية التجارة بالوزارة عبدالله العلي ومدير عام الهيئة العامة للصناعة براك الصبيح وعدد من أعضاء اللجنة من المؤسسة العامة للموانئ وبلدية الكويت والفتوى والتشريع وبعض الجهات الحكومية الأخرى. وأضافت المصادر أن اللجنة التي لم تنعقد منذ يناير 2012 ستبحث عدة مواضيع مدرجة على جدول أعمالها منها مناقشة المشكلات التي يعاني منها مستثمرو المنطقة الحرة والشكاوى والأمور المتعلقة بالتراخيص. وتوقعت المصادر أن يتم خلال الاجتماع الاتفاق على أن تكون الهيئة العامة للصناعة هي الجهة

الحكومية المعنية بإصدار التراخيص التجارية لمستثمري المنطقة الحرة، على أن يتقدم المستثمر إلى الهيئة العامة للصناعة بصفتها مدير المشروع ولطلب الحصول على ترخيص تجاري وتقوم هيئة الصناعة بدورها بإرسال الطلب إلى الوزارة كجهة إشرافية على أن يتم التوقيع على الترخيص من قبل الوكيل المعني بالمنطقة الحرة عبدالله العلي. وكانت بلدية الكويت اشترطت عدم إصدار الترخيص إلا بعد استيفاء الشروط الخاصة بالبناء وبناء على ذلك تم عمل المخطط التنظيمي واعتماده من خلال جهود الجهات الوكيل المساعد لشؤون تنمية التجارة بالوزارة عبدالله العلي اجتمع مؤخرا بمدير عام الهيئة العامة للصناعة وقاما بوضع آلية بشأن مدى جاهزية «هيئة

الصناعة» لاستقبال العديد من مستثمري المنطقة الحرة لإصدار التراخيص التجارية. وكان الوكيل المساعد عبدالله العلي صرح لـ «الأنباء» منذ شهر تقريبا بأن الوزارة بالتعاون مع جهات حكومية أخرى ستنتهي مشكلات المنطقة الحرة لإصدار التراخيص في فترة لا تزيد على شهر حيث تفاعلت الأوساط الاقتصادية مع الخبر واصفة تصريح العلي بأنه «حلم قد تحقق» وبذلك يكون العلي قد وعد ووفى. وقد عملت الوزارة جاهدة لحل المشكلات التي تعاني منها المنطقة الحرة من خلال اللجنة الاستشارية للمناطق الحرة لإصدار تراخيص المنطقة الحرة وإعادة تأهيلها والبنية التحتية لها وقد اتفقت جميع الجهات الحكومية على عدم تجديد تراخيص المنطقة

● عاطف رمضان



فئة البورصة

عبدالستار الفطان

### زكاة الأسهم

نتناول في هذه الزاوية على مدار شهر رمضان الفضيل الإجابة عن بعض الاستفسارات التي تدور في أذهان المتداولين بالبورصة حول التعاملات من منظور شرعي. ويوجب عن هذه التساؤلات المدير العام لشركة شوري للاستشارات الشرعية عبدالستار الفطان.. 1 - زكاة الأسهم.. حكم تأخيرها عن موعدا بسبب وجود خسائر وقت وجوبها، تجب الزكاة في الأسهم عموما، ويفرق في حساب الزكاة بين ما اقتناها للمتاجرة بها، ومن اقتناها للاستفادة من عوائدها، فالذي اقتناها للمتاجرة بها يركب أسهمه بقيمتها السوقية يوم وجوب الزكاة، فيضرب قيمة السهم بأسهمه بقية الأسهم التي يملكها والناجح يضره بنسبة الزكاة وهي 2,5٪، فينتج مقدار الزكاة الواجب عليه. أما من اقتنى الأسهم للاستفادة من عوائدها فيجب زكاتها من خلال الاطلاع على ميزانيتها ومعرفة ما تجب فيه الزكاة من أموالها وما لا تجب، ولأن هذا مما لا يتقنه

عامة الناس فالواجب على إدارة الشركة حساب الزكاة وإبلاغ المساهمين بما يجب عليهم، فإن لم تفعل إدارة الشركة ذلك، ولم تقم جهة أخرى بحساب زكاة الشركة كبيت الزكاة مثلا، فعلى مالك السهم أن يقدر الزكاة تقديرا، ومن وسائل التقدير التي يمكن اللجوء إليها حساب الزكاة على ما مقداره 70٪ من قيمة السهم الدفترية أو السوقية، فيضرب هذه القيمة بعدد الأسهم التي يملكها، والناجح يضره بنسبة الزكاة وهي 2,5٪، فينتج مقدار الزكاة الواجب عليه. أما تأخير الزكاة بسبب وجود خسائر وقت ووجوبها فلا يجوز شرعا، فالزكاة لا ترتبط بربح الشركة أو خسارتها، فقد تجب الزكاة أحيانا مع أن الشركة خاسرة، ولا تجب أحيانا أخرى مع أن الشركة رابحة. ومن وجبت في حقه الزكاة ولم يجد السيولة لإخراجها أصبحت الزكاة دينا في ذمته، وعليه أن يخرجها متى توافرت لديه الأموال.

● إعداد شريف حمدي

## أكدت وجود رقابة صارمة على صناديق الاستثمار بعد الأزمة الاقتصادية

# «كابيتال ستاندرز»: 4,91٪ انخفاض إجمالي الأصول المدارة لصناديق الاستثمار الكويتية بالغلة 4,24 مليارات دولار خلال مايو الماضي

أظهر تقرير لشركة «كابيتال ستاندرز» حول صناديق الاستثمار في الكويت أن الاستثمار بها بعد ضمنا نسبيا، ويبلغ عدد الصناديق التابعة للمقيمين في الكويت حوالي 49 صندوقا يديرها 24 مديرا للأصول. وقال التقرير الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه أن إجمالي الأصول المدارة لصناديق الاستثمار في الكويت انخفضت بحوالي 4,91٪/4,24 مليارات دولار، وذلك اعتبارا من مايو 2013 وقد كشفت الأسهم في السوق بصورة كبيرة لتصبح بين أفضل 5 ممثلين في القطاع مع الالتزام بحجم إجمالي الأصول المدارة الخاصة بهم. وأكد التقرير على أن قطاع صناديق الاستثمار بدأ الدخول في مرحلة الرقابة المالية خاصة بعد الأزمة الاقتصادية، كما شهدت أيضا الهيئات الرقابية لدول الخليج الأحكام الخاصة بصناديق الاستثمار، ففي فبراير 2012، أصدرت هيئة أسواق المال في الكويت أحكاما لتنظيم نشاط صناديق الاستثمار، حيث ترى الهيئة أن التشديد في هذه الأحكام سيساعد على تعزيز ثقة المستثمرين وبالتالي ستساعد القطاع على النمو وتحقيق معدلات زيادة من حيث الحجم فضلا عن التطور وزيادة حجم السوق.

تعمد الأفق المستقبلية لقطاع صندوق الاستثمار المشترك في الكويت على قدرة البلاد على تشجيع النمو في القطاع الاقتصادي، وجذب المستثمرين، ومن خلال تحسين البيئة التنظيمية والرقابية. في هذا الصدد، فإن التنمية الاقتصادية في الكويت تدعم نمو صندوق الاستثمار المشترك. كما يتوقع أيضا أن يساهم الموقف المالي القوي في الكويت للمزيد من النمو. ومن الناحية التنظيمية، يعتقد المسؤولين للمؤسسات أن الإطار التنظيمي أخذ في التحسن وهو الأمر الذي سيساعد القطاع على العمل بكفاءة، كما ستزيد متطلبات هيئة السوق المالية لزيادة الشفافية للصندوق المالي والممارسات الإدارية التي ستساعد في توجيه المعلومات للمستثمرين الحاليين والمتوقعين ومنهم الثقة في السوق. ويتوقع المسؤولين الاجتماعية للمؤسسات أن قطاع صناديق الاستثمار في الكويت، التي تهيمن عليها صناديق الأسهم، سينتفع من عام 2013 وفقا للأداء القوي المتوقع لأسواق الأسهم المحلية، ومع ذلك قد يحدث اضطراب نتيجة لحدث غير متوقع أو الاضطرابات السياسية في الكويت التي من شأنها التأثير على أداء سوق الأوراق المالية الكويتي، وبالتالي يؤثر على استثمارات الصناديق. أما الجانب الإيجابي، فإن تنفيذ خطة التنمية الكويتية قد تؤدي لزيادة في الإنفاق الحكومي في الكويت، والتي تؤثر إيجابيا على مناخ الاستثمار في البلاد كما سيساعد في زيادة نشاط السوق، ويساعد أيضا على تحفيز السيولة النقدية وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية في الكويت. ومع ذلك، فإن الخطوات الحالية للنمو الاقتصادي لا تزال تشهد الصراع على التطورات في القطاع غير النفطي، لذا يجب زيادة نشاط القطاع غير النفطي على المدى القريب وزيادة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي للبلاد، وتعزيز ثقة المستثمرين مما قد يؤثر إيجابيا على قطاع صناديق الاستثمار المشترك.

## الأفاق المستقبلية لقطاع صناديق الاستثمار المشتركة

تعمد الأفق المستقبلية لقطاع صندوق الاستثمار المشترك في الكويت على قدرة البلاد على تشجيع النمو في القطاع الاقتصادي، وجذب المستثمرين، ومن خلال تحسين البيئة التنظيمية والرقابية. في هذا الصدد، فإن التنمية الاقتصادية في الكويت تدعم نمو صندوق الاستثمار المشترك. كما يتوقع أيضا أن يساهم الموقف المالي القوي في الكويت للمزيد من النمو. ومن الناحية التنظيمية، يعتقد المسؤولين للمؤسسات أن الإطار التنظيمي أخذ في التحسن وهو الأمر الذي سيساعد القطاع على العمل بكفاءة، كما ستزيد متطلبات هيئة السوق المالية لزيادة الشفافية للصندوق المالي والممارسات الإدارية التي ستساعد في توجيه المعلومات للمستثمرين الحاليين والمتوقعين ومنهم الثقة في السوق. ويتوقع المسؤولين الاجتماعية للمؤسسات أن قطاع صناديق الاستثمار في الكويت، التي تهيمن عليها صناديق الأسهم، سينتفع من عام 2013 وفقا للأداء القوي المتوقع لأسواق الأسهم المحلية، ومع ذلك قد يحدث اضطراب نتيجة لحدث غير متوقع أو الاضطرابات السياسية في الكويت التي من شأنها التأثير على أداء سوق الأوراق المالية الكويتي، وبالتالي يؤثر على استثمارات الصناديق. أما الجانب الإيجابي، فإن تنفيذ خطة التنمية الكويتية قد تؤدي لزيادة في الإنفاق الحكومي في الكويت، والتي تؤثر إيجابيا على مناخ الاستثمار في البلاد كما سيساعد في زيادة نشاط السوق، ويساعد أيضا على تحفيز السيولة النقدية وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية في الكويت. ومع ذلك، فإن الخطوات الحالية للنمو الاقتصادي لا تزال تشهد الصراع على التطورات في القطاع غير النفطي، لذا يجب زيادة نشاط القطاع غير النفطي على المدى القريب وزيادة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي للبلاد، وتعزيز ثقة المستثمرين مما قد يؤثر إيجابيا على قطاع صناديق الاستثمار المشترك.

في قطاع صناديق الاستثمار لصناديق المدارة إلى انخفاض عدد الصناديق من 52 صندوقا في عام 2012 ليصل إلى 49 صندوق في عام 2013. إضافة إلى ذلك، تسلك التقلبات التي تعرض لها سوق الأوراق المالية الكويتية قبل شهر ديسمبر 2012 نتيجة للغموض السياسي في البلاد، وبلغ متوسط العائد السنوي من معاملات الصناديق الخمس الأخيرة أداء القطاع: واجه قطاع صناديق الاستثمار الكويتي العديد من التحديات خلال السنوات الخمس الأخيرة، وتضمنها الأزمة الاقتصادية عام 2005. انخفض إجمالي الأصول المدارة في القطاع الكويتي بنسبة 4,91٪ عن العام الماضي ليبلغ 4,24 مليارات دولار في مايو 2013. وقد يساهم الانخفاض



مدير الصندوق	الأصول المدارة (مليارات دينار كويتي)	السهم في السوق (%)	عدد الصناديق
المركز المالي الكويتي (مركز)	1092,166	24.33%	6
الشركة الكويتية للاستثمار	794,169	17.31%	3
الشركة الوطنية للاستثمار	720,314	16.99%	5
بيت الاستثمار العالمي	447,818	10.56%	5
بنك بركان	290,824	6.83%	1

أنواع الأصول	عدد الصناديق	الأصول المدارة (مليارات دولار أمريكي)	أجمالي العائد السنوي (%)	مؤشر الانحراف المعياري
صندوق الموازنة	1	12,936	-10.207	18.06
صندوق الأسهم	31	3071,942	0.176	18.76
صندوق الدخل الثابت	4	391,976	2.798	6.33
صندوق صناديق الأموال	1	162,286	-8.351	11.69
صندوق المؤثر	3	69,999	-10.938	23.207
صندوق السوق النقدي	3	207,992	-6.106	11.22
الصناديق	1	36,115	3.923	6.48
صندوق القطاع	5	917,122	-1.314	19.29

مدارة تقوم بإدارة 49 صندوق استثمار مختلف. ينقسم القطاع بالتساوي إلى صناديق استثمار عادية وصناديق استثمار إسلامية لديها ما يقرب من 8 فئات مختلفة من الأصول. وتمثل صناديق الأسهم النسبة الأكبر من صناديق الاستثمار في الكويت. كما احتفظ قطاع صناديق الاستثمار الكويتي بكونه من أفضل 5 ممثلين (من حيث الأصول المدارة)، بنسبة مشاركة تصل إلى 76,03٪ في مايو 2013. ويعد المركز المالي الكويتي (مركز) من أكبر مديري الأصول في الكويت من حيث الأصول المدارة في مايو 2013. وتتوقع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات «سي إس آر» أن يتضخم قطاع صناديق الاستثمار الكويتي في

مدارة تقوم بإدارة 49 صندوق استثمار مختلف. ينقسم القطاع بالتساوي إلى صناديق استثمار عادية وصناديق استثمار إسلامية لديها ما يقرب من 8 فئات مختلفة من الأصول. وتمثل صناديق الأسهم النسبة الأكبر من صناديق الاستثمار في الكويت. كما احتفظ قطاع صناديق الاستثمار الكويتي بكونه من

### عدد الصناديق التابعة للمقيمين في الكويت يبلغ 49 صندوقا يديرها 24 مديرا



تعمد الأفق المستقبلية لقطاع صندوق الاستثمار المشترك في الكويت على قدرة البلاد على تشجيع النمو في القطاع الاقتصادي، وجذب المستثمرين، ومن خلال تحسين البيئة التنظيمية والرقابية. في هذا الصدد، فإن التنمية الاقتصادية في الكويت تدعم نمو صندوق الاستثمار المشترك. كما يتوقع أيضا أن يساهم الموقف المالي القوي في الكويت للمزيد من النمو. ومن الناحية التنظيمية، يعتقد المسؤولين للمؤسسات أن الإطار التنظيمي أخذ في التحسن وهو الأمر الذي سيساعد القطاع على العمل بكفاءة، كما ستزيد متطلبات هيئة السوق المالية لزيادة الشفافية للصندوق المالي والممارسات الإدارية التي ستساعد في توجيه المعلومات للمستثمرين الحاليين والمتوقعين ومنهم الثقة في السوق. ويتوقع المسؤولين الاجتماعية للمؤسسات أن قطاع صناديق الاستثمار في الكويت، التي تهيمن عليها صناديق الأسهم، سينتفع من عام 2013 وفقا للأداء القوي المتوقع لأسواق الأسهم المحلية، ومع ذلك قد يحدث اضطراب نتيجة لحدث غير متوقع أو الاضطرابات السياسية في الكويت التي من شأنها التأثير على أداء سوق الأوراق المالية الكويتي، وبالتالي يؤثر على استثمارات الصناديق. أما الجانب الإيجابي، فإن تنفيذ خطة التنمية الكويتية قد تؤدي لزيادة في الإنفاق الحكومي في الكويت، والتي تؤثر إيجابيا على مناخ الاستثمار في البلاد كما سيساعد في زيادة نشاط السوق، ويساعد أيضا على تحفيز السيولة النقدية وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية في الكويت. ومع ذلك، فإن الخطوات الحالية للنمو الاقتصادي لا تزال تشهد الصراع على التطورات في القطاع غير النفطي، لذا يجب زيادة نشاط القطاع غير النفطي على المدى القريب وزيادة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي للبلاد، وتعزيز ثقة المستثمرين مما قد يؤثر إيجابيا على قطاع صناديق الاستثمار المشترك.

في قطاع صناديق الاستثمار لصناديق المدارة إلى انخفاض عدد الصناديق من 52 صندوقا في عام 2012 ليصل إلى 49 صندوق في عام 2013. إضافة إلى ذلك، تسلك التقلبات التي تعرض لها سوق الأوراق المالية الكويتية قبل شهر ديسمبر 2012 نتيجة للغموض السياسي في البلاد، وبلغ متوسط العائد السنوي من معاملات الصناديق الخمس الأخيرة أداء القطاع: واجه قطاع صناديق الاستثمار الكويتي العديد من التحديات خلال السنوات الخمس الأخيرة، وتضمنها الأزمة الاقتصادية عام 2005. انخفض إجمالي الأصول المدارة في القطاع الكويتي بنسبة 4,91٪ عن العام الماضي ليبلغ 4,24 مليارات دولار في مايو 2013. وقد يساهم الانخفاض

● أحمد يوسف